



مركز الأبحاث  
الفلسطيني

# الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي 2025

## دراسة في المفاهيم والسياسات

2025

يُعد إصدار وثيقة «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي» في كل إدارة جديدة تقليدًا تاريخيًا يتيح للعالم النظر لما يجري داخل «البيت الأبيض»، التي تمثل رؤية رئيس الولايات المتحدة وبعض الأساليب التي سيتم التركيز عليها لتحقيق هذه الرؤية عمليًا. تنظر الولايات المتحدة إلى العالم بأسره، شرقًا وغربًا، شمالًا وجنوبًا، باعتباره الساحة الرئيسية لدورها القيادي عالميًا، حيث تحتضن جميع مصالحها العليا من الناحية السياسية، والأمنية والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية، والتكنولوجية. لذا، لا تتجاهل الولايات المتحدة ما يحدث في العالم، سواء كان يصب في مصلحتها ويعزز هيمنتها، أو ما يتعلق بطموحات دول أخرى تسعى لمنافستها<sup>1</sup>.

وهو ما يجعل استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي محط اهتمام الدول والباحثين ووسائل الإعلام. لما للولايات المتحدة الأمريكية من دور في النظام السياسي العالمي بشكل عام، ولأهمية الإستراتيجية والسياسة الخارجية الساعية لتنفيذها بشكل خاص. حيث تعد السياسة الخارجية من بين الموضوعات الأكثر جدلاً واهتمامًا على المستوى الدولي، ويعود ذلك إلى عدة عوامل تتداخل فيما بينها على المستوى الأمريكي الداخلي، لضمان نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي<sup>2</sup>.

نوع أهمية هذه الدراسة من الناحية الموضوعية في شخصية الرئيس الأمريكي، وما أحدثه من تغييرات على مستوى الفكر والمفاهيم، التي انعكست بوضوح على السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال ولايته الأولى في البيت الأبيض (2016-2020). وقد أُطلق على هذه الظاهرة في حقل العلوم السياسية مصطلح «الترامبية Trumpism». ومع عودته اليوم إلى البيت الأبيض وإصداره استراتيجيته الجديدة، يبرز تساؤل جوهري: ما طبيعة التحولات في المفاهيم والتوجهات السياسية الأمريكية في المرحلة الراهنة؟

أما من الناحية الشكلية للوثائق، فيلاحظ تفاوت واضح بين استراتيجية ترامب الحالية واستراتيجيته الأولى الصادرة عام 2017، إذ يظهر اختلاف تركيبى مقارنة بالوثائق الاستراتيجية السابقة عمومًا. فقد جاءت الوثيقة الحالية في 29 صفحة، وتركز بشكل أساسي على القضايا الفكرية والتوجيهية، في حين بلغت استراتيجيته الأولى 55 صفحة، أي ما يقارب ضعف حجم الوثيقة الحالية.

وفيما يتعلق بالاستراتيجيات اللاحقة، فقد أصدر الرئيس الذي تلاه، جو بايدن، وثيقتين: الأولى وثيقة مؤقتة Interim، وجاءت في 23 صفحة عام 2021، والثانية وثيقة استراتيجية اعتيادية بلغت 48 صفحة عام 2022. وقد سعت هاتان الوثيقتان بوضوح إلى تجاوز إرث إدارة ترامب، مع التأكيد على أهمية العمل المشترك مع الشركاء والحلفاء وبقية دول العالم، ما يعكس تحولات شكلية ومضمونية في السياسة الأمريكية مقارنة بالفترة السابقة، إذ بدأت استراتيجية دونالد ترامب الجديدة من حيث انتهت استراتيجيته السابقة «أمريكا أولاً»، التي شددت على أن «لضمان بقاء أمريكا أقوى وأغنى وأكثر الدول نجاحًا في العالم لعقود قادمة، تحتاج بلادنا إلى استراتيجية متماسكة ومركزة لكيفية تفاعلنا في العالم، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يعرف جميع الأمريكيين ما نسعى لتحقيقه ولماذا»<sup>3</sup>.

لذا، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، التعرف على المفاهيم الفكرية الواردة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، ورصد المتغيرات التي طرأت مقارنة بالاستراتيجية الأولى لدونالد ترامب.

ثانياً، تحديد السياسات الثابتة والمتغيرة في الاستراتيجية الجديدة، وذلك في إطار محاولة لفهم التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الولاية المستقبلية لدونالد ترامب في البيت الأبيض. ويأتي هذا التوجه البحثي ليتيح قراءة متكاملة تجمع بين التحليل الفكري للمفاهيم واستكشاف البُعد العملي والسياسي للسياسات الأمريكية المستقبلية.

## استراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2025

في البداية، يجب فهم طبيعة الاستراتيجية في السياسة الأمريكية بشقيها الداخلي والخارجي. فقد صيغت أول استراتيجية للأمن القومي الأمريكي بعد صدور قانون جولد ووتر-نيكولاس<sup>4</sup> Goldwater-Nichols Act، وذلك في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان، الرئيس الأربعين للولايات المتحدة (1981-1989). ولا تنحصر الاستراتيجية في الإدارة الأمريكية ممثلة بالرئيس، وإن كان هو من يضع خطوطها العامة ويصوغ توجهاتها، بل ترتبط بجميع مؤسسات الدولة وموظفيها. فبعد إقرار الاستراتيجية من قبل الكونغرس، تتولى المؤسسات الأمريكية وموظفوها تنفيذها في مواقع عملهم المختلفة، بوصفها الإطار الناظم للسياسات والبرامج الحكومية<sup>5</sup>.

على الرغم من أن القانون الأمريكي يكرّس تقليد إصدار استراتيجية سنوية تُعرض على الكونغرس، فإن دونالد ترامب لم يصدر خلال ولايته الرئاسية الأولى سوى استراتيجية واحدة في عام 2017. ويبدو أنه يكرر النهج ذاته في ولايته الثانية. وحتى الآن، لا يُعرف ما إذا كان سيُجري تعديلات جوهرية على استراتيجيته خلال سنوات حكمه، أم سيكتفي بالحفاظ على الوثيقة الاستراتيجية ذاتها وفق الرؤية السياسية الشعبية التي اتسمت بها استراتيجيته الأولى، والتي استهلها بعبارة تعبر عن هذا التوجه، حيث كتب في مقدمتها: «في كل ما نقوم به، نضع أمريكا أولاً، ما يأتي هو لاحقاً هو استراتيجية الأمن القومي التي توضح وتبني على الخطوات الاستثنائية التي حققناها. هذه الوثيقة هي خريطة طريق لضمان بقاء الولايات المتحدة أعظم وأجح دولة في تاريخ البشرية، وموطن الحرية على وجه الأرض، وفي السنوات القادمة، سنواصل تطوير كل جانب من جوانب قوتنا الوطنية وسنجعل أمريكا أكثر أمناً وأكثر ثراءً، وأكثر حرية وأعظم، وأكثر قوة من أي وقت مضى<sup>6</sup>». وبعد ذلك بدأ بتوجيه انتقادات حادة لسلفه جوزيف بايدن وللإستراتيجيات الأمريكية السابقة، معتبراً أنها أخفقت في تحقيق المصالح الأمريكية

## ترامب: انحراف الإستراتيجيات الأمريكية السابقة وإعادة التصويب

1. انحراف الإستراتيجيات السابقة، تقرر الاستراتيجية الجديدة، في إعلان صريح، بـ «فشل الإستراتيجيات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة في تحقيق أهدافها؛ إذ كانت تعبر عن رغبات وغايات مأمولة، ولم تحدد بوضوح ما نريده».

ويعد هذا الاعتراف مؤشراً على خلل بنيوي في مقارنة الولايات المتحدة لدورها الدولي في عهد ترامب، وهو ما بات يشار إليه بـ «الحمائية الترامبية»، التي أعادت صياغة مفهوم المصلحة القومية بصورة ضيقة تضع الأولوية للشؤون الداخلية الأمريكية، وتغلب الاعتبارات الاقتصادية والسيادية على

وترجع استراتيجية ترامب هذا الفشل إلى تبني النخب الأمريكية فرضية مفادها ان الهيمنة العالمية تمثل مصلحة عليا للولايات المتحدة. من دون إيلاء اهتمام كاف لشؤون الدول الأخرى إلا عندما تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية. ويتمثل الخطأ الجوهري. وفق هذا الطرح. في استعداد الولايات المتحدة لتحمل أعباء القيادة العالمية من دون ربط منظم وواضح لهذه الأعباء بالمصلحة الوطنية المباشرة. الامر الذي جعل الرهانات على العولة والتجارة الحرة رهانات مكلفة وغير مجدية للشعب الأمريكي. فقد حملت الولايات المتحدة تكاليف الدفاع. وفي بعض الأحيان تبعات الانخراط في صراعات دولية. من دون تحقيق عائد سياسي او اقتصادي يتناسب مع حجم تلك الأعباء.

٢. إعادة التصويب. تواصل استراتيجية ترامب الجديدة التأكيد على إعادة توجيه المسار الذي بدأه في ولايته الأولى تحت شعار «أمريكا أولاً». مركزة على «حشد عناصر القوة الأمريكية وتدشين عصر ذهبي جديد». وهو ما تعتبره الهدف الأكبر لولايته الثانية.

وتعكس هذه الصياغة توجه إدارة ترامب الى تركيز الجهود الوطنية على تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للولايات المتحدة. وربط ذلك مباشرة بتحقيق مكانة قيادية دائمة على الساحة الدولية بما يضمن استمرار التفوق الأمريكي ويخدم المصالح الحيوية للدولة. وذلك بعيداً عن الرؤى الليبرالية او المقاربات الواقعية الجديدة التي سادت في الاستراتيجيات الأمريكية السابقة. وإنما وفق الرؤية الترامبية التي تقوم على الشعبوية.

### السياسة الخارجية: ماذا تريد أمريكا من العالم؟

سعى ترامب إلى إبراز مجموعة من المصالح الجوهرية التي تقوم عليها استراتيجيته. مع إبقاء مجموعة أخرى من المصالح في دائرة الغموض. وربما عدم الاهتمام. بما يتيح له هامشاً أوسع من المناورة والتكيف مع التحولات الدولية. وتمثلت هذه المصالح فيما يلي:

- ضمان استقرار نصف الكرة الأرضية الغربي. ومنع الهجرة الجماعية إليه. والتعاون مع الحكومات لمكافحة المخدرات والعصابات والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. ويعكس هذا التوجه نزعة أمنية انكفائية تُعيد صياغة مفهوم الجوار الجغرافي بوصفه مجاًلاً حيويًا مغلقاً أمام التهديدات الديموغرافية والأمنية. في امتداد واضح لمقاربات الضبط والردع بدلاً من مقاربات التنمية والشراكة المتكافئة.

- الصراع من أجل السيطرة على أصول رئيسية تدعم سلاسل التوريد الاستراتيجية. بما يضمن وصول الولايات المتحدة إلى مواقع محورية في الاقتصاد العالمي.

يُحيل هذا التوجه. بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إلى إعادة إحياء مبدأ مونرو برؤية حديثة. تتجاوز

البعد الجغرافي التقليدي نحو فرض النفوذ على مفاصل الاقتصاد العالمي والبنية التحتية للتجارة الدولية.

- منع أي قوة معادية من الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ومصادر النفط والغاز. مع تجنب الانخراط في حروب طويلة ومكلفة. ويكشف هذا عن مفارقة واضحة بين الرغبة في الحفاظ على النفوذ الاستراتيجي من جهة، والسعي إلى تقليص الالتزامات العسكرية المباشرة من جهة أخرى. ما يعكس انتقالاً من التدخل المباشر إلى إدارة النفوذ عبر الأدوات غير التقليدية والحلفاء المحليين.

- منع أي ضرر قد يلحق بالاقتصاد الأمريكي، وهو هدف يتسم بطابع «حمائي». يعيد توجيه السياسة الخارجية لتصبح امتداداً مباشراً للسياسة الاقتصادية الداخلية، حيث تتقدم الحسابات التجارية والميزان التجاري على الاعتبارات الدبلوماسية والتحالفية طويلة الأمد.

- ضمان التفوق التكنولوجي، ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي، وقيادة سباق الابتكار العالمي. ويمثل هذا البعد أحد أهم مرتكزات الصراع الدولي في السياسة الدولية المعاصرة، إذ لم يعد التفوق العسكري التقليدي وحده معيار الهيمنة، بل أصبحت التكنولوجيا المتقدمة هي الرأسمال الاستراتيجي الأهم في تشكيل موازين القوة العالمية.

### الوسائل والأدوات الأمريكية المتاحة: لتحقيق ما تريده أمريكا؟

- المكانة العالمية للولايات المتحدة من حيث الأصول والموارد، والبنية السياسية والاقتصادية والمالية، فضلاً عن تفوقها في القطاعين التكنولوجي والعسكري، فضلاً عن قوتها الناعمة المتجسدة في الثقافة ونمط الحياة والخطاب القيمي الأمريكي. غير أن هذه الأدوات، على الرغم من قوتها، باتت تواجه تحديات متزايدة نتيجة صعود قوى منافسة وتراجع الثقة الدولية في النموذج الأمريكي خلال السنوات الأخيرة.

- شبكة التحالفات الدولية الواسعة، إلى جانب الموقع الجغرافي المحصّن نسبياً للولايات المتحدة، الذي يوفّر لها عمقاً استراتيجياً يصعب تعريضه لتهديد مباشر. إلا أن فعالية هذه التحالفات باتت مرهونة بقدرة واشنطن على الحفاظ على التوازن بين منطق الهيمنة ومنطق الشراكة، وهو ما تعرّض للاهتزاز في ظل خطاب ترامب الشعبوي.

وفي المحصلة، يسعى ترامب من خلال مواءمة هذه الوسائل والأدوات إلى إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية بصيغة قومية جديدة تُعيد الاعتبار لمبدأ «أمريكا أولاً»، ليس بوصفه شعاراً سياسياً فحسب، بل كمرتكز بنيوي يعيد تشكيل العلاقات الدولية وفق منطق القوة والمصلحة المباشرة، على حساب القيم الليبرالية والتوافقات متعددة الأطراف التي حكمت النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

## الاستراتيجية الجديدة: المبادئ والأولويات

حددت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ملامح السياسة الخارجية ضمن إطار يعكس توجهاً براغماتياً انتقائياً يقوم على إعادة تعريف المصالح القومية استناداً إلى الشعبوية الترامبية. ويقوم هذا التوجه على تغليب الإرادة القومية على الاعتبارات الليبرالية العابرة للحدود، والابتعاد عن الخطاب القيمي والمؤسسي التقليدي الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية لعقود طويلة.

ومع ذلك، يظهر قدر من الالتباس وعدم الوضوح في إبراز الملامح الجوهرية لهذه الاستراتيجية، إذ يقدم ترامب رؤية فكرية وعملية غير محددة بدقة «الشعبوية الترامبية»، حيث يصف نهجه بقوله: «السياسة الخارجية للرئيس ترامب براغماتية دون أن تكون براغماتية، وواقعية دون أن تكون واقعية، ومبدئية دون أن تكون مثالية، وحازمة دون أن تكون صقورية، ومقيدة دون أن تكون حمائية، أي إنها لا تركز على أيديولوجيا سياسية تقليدية، بل تحركها المصلحة: أمريكا أولاً»<sup>٧</sup>.

وتعكس هذه الصياغة طبيعة النهج الترامبي القائم على رفض التصنيفات النظرية التقليدية، واعتماد مقارنة مصلحية متغيرة تتجاوز الإطار الفكري المؤسسي الراسخ في السياسة الخارجية الأمريكية. وبناء على ذلك، لم تعد القيم المعلنة، مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، تمثل مرتكزاً حاكماً للسلوك الخارجي الأمريكي، بقدر ما أصبحت المصلحة القومية الضيقة، كما صاغها ترامب، هي المحدد الرئيس لاجتهات السياسة الخارجية، وذلك على النحو الآتي:

### ١. المبادئ الترامبية

ينطلق دونالد ترامب في سياسته الخارجية من مجموعة مبادئ يراها موجّهة حصراً لخدمة الولايات المتحدة تحت شعار «أمريكا أولاً». ويقدم نفسه باعتباره «رئيس السلام»، مستشهداً بما يعتبره إنجازات حققها خلال ولايته الأولى، مثل «اتفاقيات إبراهيم»، وجهوده في وقف إطلاق النار في غزة، وتهدئة عدد من الصراعات الدولية في ولايته الجديدة الثانية. وفي هذا السياق، تعرض الاستراتيجية الجديدة لمبادئها ومنطلقاتها بصورة محددة، ويمكن تلخيص أهم هذه المبادئ على النحو الآتي:

• **التركيز على المصلحة الوطنية:** ينتقد ترامب الاستراتيجيات الأمريكية السابقة التي وسعت نطاق المصالح الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، ما جعل كل القضايا العالمية تُعالج كقضايا أمريكية داخلية. ويعمل التوجه الجديد على إعادة تحديد الأولويات، مع التركيز الحصري على المصالح الأمريكية دون غيرها.

• **السلام بالقوة:** يعتبر ترامب القوة أداة الردع الأساسية أمام الفواعل الدولية الأخرى. وترى إدارته أن القوة الأمريكية الفائقة تمكّنها من تحقيق السلام، بل وتجعل الدول الأخرى أكثر قبولاً بالمشاركة في جهود أمريكا لحل الصراعات وتحقيق الاستقرار.

• **الانعزالية الانتقائية:** يسترشد ترامب بمبادئ مؤسسي الولايات المتحدة الذين فضلوا سياسة عدم التدخل في الشؤون الخارجية، مع مراعاة الاستثناءات الضرورية لتحقيق المصالح الأمريكية المتنوعة حول

• **الواقعية المرنة:** تهدف الإدارة الأمريكية إلى التعامل بمرونة مع كافة الكيانات السياسية، دون السعي لفرض الديمقراطية، مع التركيز على إقامة علاقات متينة تحقق مصالح الولايات المتحدة، وخصوصاً المصالح الاقتصادية والتجارية.

• **توازن القوى** يرى ترامب أن الولايات المتحدة ليست في سعي مطلق للهيمنة على العالم بمعنى «شرطي النظام الدولي»، إذ إن مفهوم الهيمنة على النظام الدولي مسألة نسبية تتعلق بالقدرة على التأثير والتوازن بين القوى الكبرى.

في ذات السياق، تؤكد الاستراتيجية على منع أي دولة أو تحالف من السيطرة بشكل قد يهدد مصالح أمريكا الحيوية، كما تقر بمنع أي دولة تسعى للهيمنة على النظام الدولي، مع الحفاظ على النفوذ الاستراتيجي الأمريكي وتوازن القوى العالمي بما يضمن استقرار العلاقات الدولية.

## ٢. الأولويات الترابية

حددت الاستراتيجية الأمريكية مجموعة من الأولويات، يمكن رصد أهمها وتحليلها على النحو التالي:

• **منع الهجرة:** تعتبر الاستراتيجية الهجرة الجماعية ظاهرة سلبية، إذ ترتبط بزيادة معدلات العنف والجريمة واستنزاف الموارد المحلية وأسواق العمل. وبناءً عليه، يعد حماية الحدود عنصراً أساسياً للأمن القومي الأمريكي، في إطار رؤية ترامب التي تصف الهجرة المفرطة بأنها تهديد مباشر لمصالح البلاد.

• **الاقتصاد الأمريكي:** يُنظر إلى الاقتصاد باعتباره العمود الفقري للأمن القومي، مع التركيز على تحقيق تجارة متوازنة وعادلة مع الدول الأخرى. وتدعو الاستراتيجية إلى إعادة التصنيع وتعزيز الصناعات المحلية، مع التأكيد على أن المستقبل الاقتصادي مرتبط بالقوة الإنتاجية الأمريكية.

• **القوة العسكرية:** تسعى الاستراتيجية إلى إعادة بناء القاعدة الصناعية العسكرية، لا سيما الصناعات الدفاعية، لضمان جاهزية القوات الأمريكية وتعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات العالمية.

• **الهيمنة على مصادر الطاقة:** تهدف الاستراتيجية إلى استعادة النفوذ الأمريكي على الموارد الأساسية للطاقة، بما في ذلك النفط والغاز والفحم والطاقة النووية، وذلك لضمان أمن الطاقة الوطني وتعزيز النفوذ الاستراتيجي للولايات المتحدة.

• **إعادة تنظيم السياسة الدولية بالصفقات:** تتبنى الاستراتيجية نهجاً يقوم على إعادة تشكيل النظام الدولي من خلال إبرام صفقات مباشرة، بما في ذلك اتفاقات سلام من المكتب البيضاوي، وهو توجه يهدف إلى خدمة المصالح الأمريكية وفق رؤية ترامب المبنية على التفاوض المباشر وتحقيق المكاسب الوطنية.

• **تقاسم الأعباء:** تعلن الاستراتيجية عن نهاية مفهوم «النظام العالمي الليبرالي الشامل». بما في ذلك دور الحلف الأطلسي التقليدي، معتبرة أن الحلفاء والشركاء يجب أن يتحملوا المسؤوليات الأساسية عن مناطقهم ودفاعهم الجماعي. ويعكس نهج ترامب الرغبة في تقاسم الأعباء مع الحلفاء. مع الحفاظ على الدور القيادي الأمريكي بشكل متوازن وعادل.

### ترامب والجغرافية السياسية العالمية: المناطق

يعلن ترامب عن تدمره من التقليد السائد في الاستراتيجيات الأمريكية التي تتحدث عن رؤيتها للعالم مقسمة لمناطق. فالاهتمام الأمريكي ليس بنفس القدر والمستوى للجغرافيا العالمية. كما وأن الغرض من استراتيجية الأمن القومي هي حماية المصالح الأمريكية وليس مصالح الكيانات الأخرى<sup>١</sup>.

### الغرب... مبدأ مونرو

في اختلاف عن استراتيجيته السابقة للغرب يضع ترامب «مبدأ مونرو»<sup>٢</sup>. لاستعادة التوفيق الأمريكي في النصف الكرة الغربي، بهدف حماية الولايات المتحدة الأمريكية وقدرة وصولها إلى كافة المناطق الجغرافية في العالم، مع حرمان توسع القوى الدولية في الغرب عسكرياً أو بأي مجال آخر بما فيها امتلاك أو السيطرة على أيه أصل حيوي استراتيجي. وهو ما تطلق عليه الاستراتيجية بـ «التجديد والتوسع».

التجديد، ركزت استراتيجية ترامب على التجديد وإعادة النظر في وجودها العسكري بالغرب، لتحقيق أربع نتائج، وهي:

١. **إعادة تعديل الوجود العسكري** بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية فهناك مسارح دولية تراجعت أهميتها بالنسبة للأمن القومي الأمريكي.

٢. **تعريف الوجود العسكري** للسيطرة على الممرات المائية لإحباط تدفقات الهجرة غير الشرعية بين الولايات المتحدة وأوروبا.

٣. **نشر قوات أمريكية** لتأمين الحدود وهزيمة عصابات المخدرات بالقوة المميتة بدلاً من استراتيجيه انفاذ القانون التي فشلت في العقود الماضية.

٤. **الوصول للمواقع الاستراتيجية**، مع إعطاء الأولوية للدبلوماسية التجارية واستخدام التعريفات الجمركية والاتفاقات التجارية.

أما **التوسع**، فتعني به الاستراتيجية تعمق الشراكة مع الدول في النصف الغربي من الكرة الأرضية «الدول الغربية»، ومنع المنافسون من خارج أوروبا من اختراقها اقتصادياً. فهو ضرر على الأمن القومي الأمريكي خاصة الاقتصاد.

قبل الانتقال إلى مناقشة منطقة جغرافية أخرى، كما ورد في الاستراتيجية، يبرز تساؤل جوهرى يتطلب التوضيح، مفاده: ما المقصود باستدعاء الرئيس ترامب لمبدأ مونرو؟

يُعدّ مبدأ مونرو أساساً للسياسة الانعزالية الأمريكية في القرن التاسع عشر، إذ تبنّى موقفاً واضحاً يقضي بمنع الدول الأوروبية من التدخل في شؤون الأمريكيتين. مقابل امتناع الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون الأوروبية. غير أنّ السؤال المطروح اليوم هو ما إذا كان ترامب يوظّف هذا المبدأ في استراتيجيته الجديدة بالمعنى الجغرافي والسياسي التقليدي ذاته.

لم يكن ترامب أول رئيس أمريكي يستحضر هذا المبدأ في السياسة الخارجية؛ فقد أعاد الرئيس السادس والعشرون ثيودور روزفلت إحياءه مطلع القرن العشرين، بعد سلسلة من التدخلات الأوروبية في أمريكا الجنوبية بحجة تحصيل الديون وحماية رعاياها. وجاء استخدام روزفلت للمبدأ في ذلك الوقت متوافقاً مع السياق الدولي السائد، إذ تبنّى سياسة «العصا الغليظة» التي تتيح للولايات المتحدة التدخل في دول أمريكا الجنوبية لمواجهة التدخلات الأوروبية. وقد جُلّي ذلك في تدخل واشنطن في جمهورية الدومينيكان عام 1905، وفي نيكاراغوا عام 1912.

أما ترامب فيعود إلى مبدأ مونرو بمنظور مختلف سياسياً وجغرافياً؛ فهو يسعى إلى حماية الهيمنة الأمريكية عالمياً، والحدّ من توسع القوى المنافسة، ولا سيما روسيا والصين، سواء على المستوى الاقتصادي أو العسكري-وبالأخص في الجزء الغربي من العالم، بما فيه أوروبا. كما يشمل هذا التوجّه تعزيز حماية أمريكا اللاتينية نفسها من النفوذ الخارجي. ويمكن تفسير هذا التوجه من خلال صفقة المعادن النادرة مع أوكرانيا في أبريل 2025، وجهوده لإنهاء الحرب الروسية-الأوكرانية مطلع عام 2025، إضافة إلى سياساته الرامية إلى منع التدخلات الخارجية في أوروبا وتشديد حماية الحدود من الهجرة.

### آسيا... لغة القوة

يرى دونالد ترامب أن الاستراتيجية الأمريكية التي استمرت لأكثر من ثلاثة عقود كانت خاطئة في جوهرها، إذ قامت على افتراض أن فتح الأسواق الأمريكية أمام الصين، وتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار فيها، من شأنه دمج بكين في النظام الدولي القائم على القواعد. غير أنّ هذا الرهان، من وجهة نظره، لم يحقق أهدافه، بل استغلته الصين لتعظيم قدراتها الاقتصادية وتراكم ثرواتها الوطنية. ويأتي ذلك في سياق تحوّل منطقتي المحيطين الهندي والهادئ إلى ساحة مركزية للتنافس الجيوسياسي والاقتصادي، حيث تمكنت الشركات الصينية، بدعم مباشر من الدولة، من تحقيق تفوق ملحوظ في بناء البنية التحتية المادية والرقمية. كما لجحت الصين في إعادة تدوير نحو 1,3 تريليون دولار من فوائدها التجارية على شكل قروض واستثمارات موجّهة لشركائها التجاريين، ما عزز نفوذها الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي.

في المقابل، تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة استراتيجيتها العالمية من خلال ما يُعرف بخطة «الجنوب العالمي»، والتي تشمل تحالفًا اقتصاديًا واسعًا يضم أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية ودولاً أخرى، تمتلك مجتمعة أصولاً صافية تُقدّر بنحو 7 تريليونات دولار. وانطلاقاً من هذا التوجه، تدعو إدارة ترامب

إلى التعامل مع الصين وفق مبدأ «العاملة بالمثل»، إلى جانب العمل على تعزيز القدرات التنافسية للشركات الاقتصادية في منطقتي المحيطين الهندي والهادئ.

وقد تجسد هذا النهج عملياً في حزمة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي أبرمها ترامب عام 2025، والتي هدفت إلى إعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية ومواجهة النفوذ الصيني المتصاعد. وللاستمرار في ذلك، يتعين على الولايات المتحدة اتخاذ السياسات التالية:

١. يتوجب على الولايات المتحدة حماية اقتصادها وشعبها والدفاع عنه من أي ضرر. وإنهاء الاستغلال. الممارسات التجارية غير العادلة، تدمير الوظائف والصناعة، سرقة الملكية الفكرية.

٢. العمل مع الحلفاء والشركاء الذين يضيفون أكثر من 35 ترليون دولار من القوة الاقتصادية. وهذا يتطلب تحسين العلاقات التجارية مع الهند، وهو ما يفرض الاستثمار في البحث العلمي والتقني لضمان التفوق الرقمي في التقنيات العسكرية والتكنولوجية ذات الاستخدام المزدوج.

٣. إعادة التوازن في العلاقات التجارية العالمية وفق مبدأ «أمريكا أولاً».

وتختتم الاستراتيجية فيما يتعلق بآسيا تشخيصها للأمن القومي: لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتميز بتقدمها الرقمي والشفافية والابتكار عن بقية دول العالم، وقد أظهرت زيارة ترامب إلى دول الخليج في مايو 2025 القوة الرقمية الأمريكية وجاذبيتها. ونال الرئيس الدعم للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي الأمريكي.

لذا تؤكد استراتيجية ترامب العمل على حشد الحلفاء في آسيا وأوروبا لتعزيز وتحسين السياسة المشتركة، والقدرة في الوصول للمعادن الحيوية التي تستخدم في التكنولوجيا لبناء أسواق تصديرية مع كل الدول الحليفة والمتعاونة.

إن سعي الولايات المتحدة إلى ترسيخ تفوقها التكنولوجي والاقتصادي، وتعزيز قدرتها على ردع الصراعات العسكرية، يساهم في تكوين ملامح «حرب باردة جديدة» وهو ما لم تخفه الاستراتيجية الجديدة عندما أقرت بأن «الحرب الباردة هي الطريقة الأكثر أماناً لردع أي صراع عسكري واسع النطاق»<sup>١</sup>.

رؤية ترامب الاستراتيجية للعلاقات الأوروبية-الآسيوية، عند ربط الاستراتيجية للعلاقات الأوروبية-الآسيوية، جرى توصيف الدول الأوروبية بأنها تعاني من غياب الثقة بالنفس، وهو ما دفعها إلى النظر لروسيا باعتبارها تهديداً وجودياً، رغم ما تمتلكه الدول الغربية من تفوق واضح في عناصر القوة الصلبة، باستثناء القوة النووية. وانطلاقاً من هذا التصور، ترى الاستراتيجية أن حالة القلق الأوروبي المفرط تساهم في تعقيد معادلات الأمن في الفضاء الأوراسي، الأمر الذي يستدعي انخراطاً دبلوماسياً أمريكياً أكثر فاعلية لإعادة ضبط التوازنات وتحقيق الاستقرار في القارة الأوروبية.<sup>١</sup>

ولم يقتصر النقد الترامبي على الإدراك الأمني الأوروبي أو طريقة تعاطيه مع البيئة الاستراتيجية المحيطة، بل امتد ليشمل الأسس الفكرية التي حكمت مقاربات الإدارات الأمريكية السابقة للمشكلات الأوروبية. فوفق هذه الرؤية، أخفقت تلك المقاربات حين اختزلت الأزمة في عوامل مثل ضعف الإنفاق العسكري

أو الركود الاقتصادي. على الرغم من أهمية هذه المتغيرات، إذ إن جذور الإشكال الأوروبي أعمق وأكثر بنيوية. وتكمن هذه الجذور بحسب الرؤية الترامبية، في بنية الاتحاد الأوروبي ذاته وما يفرضه من سلطات فوق وطنية تُقيد الإبداع وتُحد من ديناميات التقدم. فضلاً عن أزمات الهجرة التي باتت عاملاً محورياً في إعادة تشكيل القارة الأوروبية وما تفرزه من توترات سياسية واجتماعية متصاعدة. ومن هذا المنطلق، خلص ترامب إلى التحذير من أن استمرار هذه الاتجاهات قد يؤدي إلى تحولات عميقة تجعل من الصعب التعرف على ملامح أوروبا خلال العقدين القادمين.

الشرق الأوسط... تحويل الأعباء إلى سلام

على مدى نصف قرن أولت السياسة الخارجية الأمريكية الشرق الأوسط أولوية عن جميع العالم، بسبب الطاقة واعتبارها مسرحاً لتنافس القوى العظمى، وهذه الأسباب لم تعد قائمة اليوم، لتعدد مصادر الطاقة، وتمثل الولايات المتحدة اليوم صاحبة السياسة في المنطقة بفعل سياسة ترامب.

ويمكننا عرض واستخلاص صراعات الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة كما ورد في الوثيقة على النحو التالي:

إيران، صحيح ما تزال الصراعات ديناميكية في الشرق الأوسط، ولكنها ليست كما السابق، حيث ضعفت إيران كقوة رئيسية مزعومة لاستقرار المنطقة.

القضية الفلسطينية، صحيح لا يزال الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني شائكاً لكن بفعل فرض وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن تم احراز تقدم نحو السلام.

سورية، لا تزال سورية تمثل مشكلة محتملة نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية، ولكن يمكن السيطرة عليها وتحقيق الاستقرار بدعم أمريكي، وعربي، وإسرائيلي، وتركبي.

الخليج والدول الأخرى، تتبنى استراتيجية ترامب في الشرق الأوسط على علاقات اقتصادية مصلحة، وترفض سياسة الولايات المتحدة السابقة بتحويل دوله إلى ديمقراطيات بالقوة، ما يهم ترامب هو مواجهة التطرف والإرهاب، بما يتماشى مع المصالح الأمريكية وضمان عدم وقوع إمدادات الطاقة في أيدي المنافسين.

شهدت استراتيجية دونالد ترامب تجاه الشرق الأوسط تحوُّلاً على مستوى الطرح السردي مقارنة باستراتيجيته الأولى الصادرة عام 2017، دون أن يطل هذا التحول جوهر المقاربة الاستراتيجية لدونالد ترامب، ففي الاستراتيجية الأولى، لم تُدرج القضية الفلسطينية ضمن أولويات المعالجة السياسية، ولم يُطرح إطار واضح لتسوية الصراع أو تحقيق السلام. أما في الطرح الاستراتيجي الحالي، فقد جرى تقديم مفهوم «السلام» بصورة إجرائية ومحدودة، باعتباره مرتبطاً بوقف المقتلة في قطاع غزة، دون الإقرار بحل الدولتين أو الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، رغم تنامي الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، تؤكد الاستراتيجية أن المصالح الأمريكية في المنطقة العربية باتت مضمونة من خلال منع وتغيب أي منافس دولي محتمل، وهو ما تحقق وفق الرؤية الأمريكية بعد انهيار نظام الأسد، الأمر الذي أسهم في قطع مسارات التمدد الروسي والصيني داخل الإقليم، وانطلاقاً من هذا التصور، تُقدِّم الهيمنة الأمريكية بوصفها نتاجاً لفعل استراتيجي مباشر، لا مجرد نتيجة لفرغ دولي، بما يرسخ موقع

الولايات المتحدة كفاعل مهيمن على الترتيبات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط.

وضمن هذه المقاربة، تُطرح مكافحة الإرهاب كأولوية أمنية دائمة، على أن تُدار بوسائل غير تقليدية ودون الانخراط في حروب عسكرية مباشرة. وفي المقابل، لم يتردد ترامب في توظيف القوة الصلبة ضد إيران، حيث تباهى بتنفيذ ضربات عسكرية مباشرة لإيران أدت إلى تدمير قدراتها النووية، مقدّمًا ذلك بوصفه إنجازًا أعاد ترسيخ الردع الأمريكي وإعادة تشكيل موازين القوة في الشرق الأوسط لصالح الهيمنة الأمريكية.

وفي الإطار نفسه، يرى ترامب أن حماية المصالح الأمريكية تستوجب توسيع «اتفاقات أبراهام» التي أُطلقت خلال ولايته الأولى، باعتبارها أداة لإعادة بناء النظام الإقليمي على أسس جديدة تقوم على التقارب العربي-الإسرائيلي. كما تشير الاستراتيجية إلى وقف إطلاق النار وانعقاد قمة شرم الشيخ بوصفهما محطات يمكن أن تساهم في تعزيز الشراكات، وجذب الاستثمارات، وتمكين الولايات المتحدة من إعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية بما يخدم مصالحها المباشرة، في ضوء التحولات التي شهدتها الشرق الأوسط والمنطقة العربية.

### شرق أفريقيا... تعزيز المنافع

تنتقد استراتيجية دونالد ترامب سياسات الإدارات الأمريكية السابقة في أفريقيا، التي انطلقت من مقاربة ليبرالية قائمة على نشر الأيديولوجيا الليبرالية، وفي المقابل، تركز استراتيجية ترامب في القارة على محورين أساسيين:

الأول، تحرير العلاقات التجارية بما يضمن منفعة متبادلة.

والثاني، التخلّي عن نموذج المساعدات الخارجية واستبداله بنموذج قائم على الاستثمار وتسخير الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية الكامنة في أفريقيا لخدمة الاقتصاد الأمريكي.

في الختام، يمكن التركيز على مجموعة من الخلاصات الرئيسية التي تضمنتها استراتيجية دونالد ترامب للأمن القومي الأمريكي، وذلك على النحو الآتي:

### أولاً: التوجهات الفكرية لدونالد ترامب

١. التمسك بالشعبوية السياسية، حافظ دونالد ترامب على التوجه الفكري ذاته الذي انتهجه خلال ولايته الرئاسية الأولى، والمتمثل فيما يُعرف بـ الشعبوية الترامبية، إذ بدأ ولايته الجديدة من حيث انتهت السابقة تحت شعار «أمريكا أولاً». كما قدّم توسيعًا في الشرح يؤكد عدم تبنيه قوالب فكرية تقليدية محددة، كالليبرالية أو المثالية أو الواقعية، وهو ما يعكس إصراره على تكريس توجهاته الفكرية الشعبوية بوصفها إطارًا ناظرًا لسياسته العامة.

٢. تجديد المصطلحات السياسية، عمد دونالد ترامب إلى تجديد خطابه السياسي ومصطلحاته،

على خلاف الطابع التقليدي الذي تتسم به الأفكار الشعبوية، إذ استعان بمفاهيم راسخة في القاموس السياسي الأمريكي، مثل مبدأ مونرو وسياسة المعاملة بالمثل، وأعاد توظيفها بما يتماشى مع رؤيته الخاصة، في محاولة لتفادي الانتقادات التي وُجّهت إليه خلال ولايته الرئاسية الأولى.

## ثانياً: السمات العامة للسياسة الأمريكية في استراتيجية ترامب

١. السلام بالقوة الرقمية: حافظ دونالد ترامب على الإرث الشعبي الذي ميّز ولايته الأولى، من خلال التأكيد على مفهوم العظمة الأمريكية وما تنطوي عليه من تفوق عسكري واقتصادي وتكنولوجي. وقد شدد في أكثر من سياق جغرافي على تحقيق «السلام بالقوة»، مع تركيز لافِت على القوة الرقمية الأمريكية، التي باتت تشكّل أداة فاعلة في جذب الاستثمارات وتعزيز الشراكات الاقتصادية والسياسية.

٢. العلاقات الأمريكية القائمة على المصلحة: استمرت استراتيجية ترامب في التأكيد على أن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة تُبنى أساساً على المصالح الأمريكية، وهي السمة ذاتها التي ميّزت استراتيجيته الأولى القائمة على ثنائية العلاقات من خلال الصفقات، إلا أن ترامب أجرى تطويراً سياسياً، لا فكرياً، على هذا النهج، عبر تبني علاقات متعددة الأطراف خارج إطار الأمية العالمية التقليدية، الأمر الذي يشير إلى أن هذا التحديث جاء استجابةً للانتقادات الدولية، لا نتيجة تحول جوهري في السياسة الخارجية الأمريكية.

٣. شكّلت الشعبوية الترامبية في السياسة الخارجية الأمريكية بديلاً عن الشعار الليبرالي والممارسة الواقعية التي ميّزت سياسات أسلافه، بما يعكس انتقالاً من الأطر النظرية التقليدية إلى نمط براغماتي شعبي في إدارة العلاقات الدولية.

خلصت هذه القراءة لاستراتيجية دونالد ترامب للأمن القومي إلى أن الوثيقة حافظت على حالة من التناقضات الفكرية والسياسية في مختلف محاورها، وهي سمة ملازمة للقيادات السياسية المنتمة إلى الفكر الشعبي، على الرغم من تنوع التصنيفات والمقاربات التي يعتمد عليها دارسو العلوم السياسية في توصيف هذا النمط القيادي.

- ١ أبو طالب. حسن. (2025). استراتيجية ترامب للأمن القومي... إعادة ترتيب الأولويات لأمريكا وللعالم معاً. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. 6 ديسمبر 2025. <https://2u.pw/Kb78Mf>
- ٢ قاعود. يحيى. الجعب. علا. (2018). وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017 قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب. الناشر: مركز التخطيط الفلسطيني- منظمة التحرير الفلسطينية. قطاع غزة- فلسطين. ص 15
- ٣ , (2025). National Security Strategy of the United States of America, November 2025, P1.The White House
- ٤ قانون Goldwater–Nichols Act الصادر عام 1986 يهدف إلى تحسين جودة المشورة العسكرية المقدمة إلى كل من الرئيس الأمريكي. ومجلس الأمن القومي. ووزير الدفاع. ويعزز هذا القانون عملية إعداد «استراتيجية الأمن القومي». ويؤكد على دور البعثات الدبلوماسية في الخارج. إضافةً إلى ضمان رفع كفاءة أداء الموظفين الحكوميين في مختلف المؤسسات. وبموجب هذا القانون. يقدم الرئيس تقريراً سنوياً إلى الكونغرس حول الأمن القومي الأمريكي للسنة المقبلة. ويتضمن هذا التقرير العناصر الآتية:
  - المصالح والأهداف الأمريكية.
  - السياسة الخارجية والالتزامات الوطنية.
  - السياسات المقترحة لتحقيق تلك الأهداف.
- للاستزادة راجع:
  - Public Law 99-433 - October 1, 1986, Enacted by the U.S. Congress
  - ٥ مرجع سابق. قاعود. يحيى. الجعب. علا. (2018). ص 28.
  - ٦ , (2025). P II Ibid, The White House
  - ٧ , (2025). P8. Ibid, The White House
  - ٨ , (2025). P 12.The White House
- ٩ مبدأ مونرو Monroe Doctrine. أطلق الرئيس الأمريكي جيمس مونرو (الرئيس الخامس) المبدأ في العام 1823 والذي يعارض الدول الأوروبية بالتدخل في الأمريكتين. ثم أصبح الأساس الذي تقوم عليه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا اللاتينية والوسطى. حيث كان للمبدأ طابع انعزالي وبدا كأنه شيء مقابل شيء؛ أي أن يبتعد الأوروبيون عن أمريكا اللاتينية وألا تدخل الولايات المتحدة بدوها في أوروبا. ولكن منذ تشكيل حلف الناتو أصبحت الولايات المتحدة منخرطة بشكل نشط في أوروبا.
  - للاستزادة راجع:
    - ايفانز. غراهام. نوبنهايم. جيفري. (2004). قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. الناشر: مركز الخليج للأبحاث. دبي- الإمارات العربية المتحدة. ص 459-461
    - ١٠ مونت كارلو الدولية MCO. (2025). ما هو «مبدأ مونرو» الذي قال ترامب إن استراتيجيته للأمن القومي تشكل ملحقاً له؟. 9 ديسمبر 2025. <https://bit.ly/4rNmC7X>
    - ١١ .P 23 , (2025).Ibid, The White House
    - ١٢ .P 25 , (2025). Ibid, The White House

